

المجموع

الشرح فيه مسألتان إحداهما قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله العاجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس ونحوهما يستنبيب من يرمي عنه لما ذكره المصنف سواء كان المرض مرجو الزوال أو غيره لما ذكره المصنف سواء استناب بأجرة أو بغيرها سواء استناب رجلاً أو امرأة قال الشافعي والأصحاب ويستحب أن يناول النائب الحصى إن قدر ويكبر العاجز ويرمي النائب ولو ترك المناولة مع قدرته صحت الإستنابة وأجزاءه رمي النائب لوجود العجز عن الرمي قال أصحابنا في الطريقتين ويجوز للمحبوس الممنوع من الرمي الإستنابة فيه سواء كان محبوساً بحق أو بغيره وهذا متفق عليه وعللوا بأنه عاجز ثم إن جمهور الأصحاب في طريقيتي العراق وخراسان أطلقوا جواز الإستنابة للمربيض سواء كان مأيوساً من برئه أم لا وقال إمام الحرمين والرافعي وغيره من متابعي الإمام إنما تجوز النيابة لعاجز بعلة لا يرجى زوالها قبل خروج وقت الرمي قالوا ولا يضر رجاء الزوال بعد فوات الوقت وهذا الذي قاله الإمام ومتابعوه متبعين وإطلاق الأصحاب محمول عليه ولا يمنع من هذا قولهم فلو زال العجز في أيام الرمي لزمه رمي ما بقي لأنه قد لا يرجى زواله في أيام الرمي ثم يزول نادراً وإن أعلم المسألة الثانية لو أغمى على المحرم قبل الرمي ولم يكن أذن في الرمي عنه لم يصح الرمي عنه في إغماهه بلا خلاف وإن كان أذن فيه جاز الرمي عنه هذا هو المذهب وبه قطع الجماهير في الطريقتين ونقل الرافعي فيه وجهاً شاداً ضعيفاً أنه لا يجوز وحكي إمام الحرمين الجواز عن العراقيين فقال قال العراقيون لو استناب العاجز عن الرمي وصححنا الإستنابة فأغمى على المستنبيب دامت النيابة وإن كان مقتضى الإغماء الطاريء على إذن انقطاع إذنه إذا كان أصل الإذن جائز للوكالة ولكن الغرض هنا إقامة النائب مقام العاجز قال وما ذكروه محتمل جداً ولا يمتنع خلافه قال وقد قالوا لو استناب المعرضوب في حياته من يحج عنه ثم مات المعرضوب لم تنقطع الإستنابة هكذا ذكروه في الإذن المجرد وهو بعيد ولكن لو فرض في الإجارة فالإجارة تبقى ولا تنقطع لأن الإستئجار عن الميت بعد موته ممكناً فلا منافاة وقد استحق منفعة الأجير قال والذي ذكروه في الإذن جائز وهو محتمل في الإغماء بعيد في الموت هذا كلام الإمام ثم إن الأصحاب في الطريقتين أطلقوا أنه إذا استناب قبل الإغماء جاز رمي النائب عنه في الإغماء كما ذكرنا وقال الماوردي إن كان حين أذن مطيقاً للرمي لم يصح الرمي عنه في الإغماء لأن المطيق لا تصح النيابة عنه فلم يصح إذنه وإن كان حين الإذن عاجزاً بأن كان مريضاً فأذن ثم